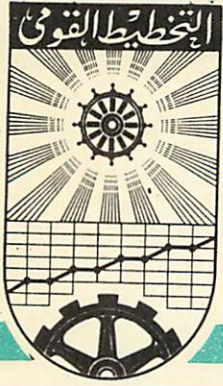


الجمهورية العربية المتحدة



مَعهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ٦٨٦

النظرية العامة لجدول التدفقات المالية
والربط بينها وبين الحسابات القومية

الاستاذ على لبيب
وزارة التخطيط القومي

أغسطس ١٩٦٦

النظرية العامة لجداول التدفقات المالية

والربط بينها وبين الحسابات القومية

١- لقد اتجهت كثير من الدول التي تقدمت في الاحصاءات وخاصة احصاءات الحسابات القومية الى تطوير هذه الحسابات بحيث تشمل الى جانب البيانات عن الانتاج والاستهلاك والدخل والاستثمار على بيانات اخرى عن عمليات الاقتراض والاقتراض على نفس المستوى القطاعي ترتبط بالحسابات القومية وتكملها وتتوازن معها .

وعمليات الاقتراض والاقتراض وتسيده القروض لا تتم عادة مباشرة بين طرفي المعاملة في الاقتصاديات المنظمة ولكنها تتم في أغلب الاحوال عن طريق وسيط نشاطه الرئيس هو التجارة في المال يعمل على تحريك رؤوس الاموال وتقلها من قطاع الى قطاع في شكل تيارات أو تدفقات مالية دائمة السريان من القطاعات التي لديها فوائض الى القطاعات التي هي في حاجة اليها . هذا الوسيط اما ان يكون بنكاً أو شركة تأمين أو صندوق توفير أو ما شابه ذلك . ومن هنا بزغت اهمية جداول التدفقات المالية على اساس انها الاداة التي تقيس التغيرات في أرصدة الاقتراض والاقتراض وتلقى الاضواء على التصرفات المالية للوحدات المنتجة التي ليس نشاطها الرئيسى التجارة في المال كل ذلك في اطار محاسبي واحد .

ولاشك ان قياس هذه التغيرات والتعرف على التدفقات المالية للقطاعات المختلفة والقنوات التي تسرى فيها التيارات أو التدفقات المالية تقودنا الى التعرف على نمط التمويل وأشيع الطرق التي تلجأ اليها القطاعات لتمويل استثماراتها وبذلك تصبح الجداول المالية اداة جديدة تساعد على ارساء قواعد علمية عند تخطيط سياستنا المالية .

٢- وعلى ذلك يمكن تعريف جداول التدفقات المالية على انه سجل منظم بالتغير في أرصدة المراكز المالية للقطاعات الغرض منه التعرف على التصرفات المالية لهذه القطاعات في فترة زمنية محددة . أو هي سجل منظم بالتغير في أرصدة دائنيه ومديونيه القطاعات في نهاية فترة معينة .

٣- وللتعرف على التصرفات المالية التي تمت في المجتمع فان الأمر يتطلب تقسيم هذا المجتمع اقلها الى قطاعات ورأسيا الى معاملات .

٤- والقطاع هو ذلك الجزء من الوحدة الاقتصادية التي تتميز عن غيرها من حيث النشاط الاقتصادي (استهلاك - انتاج الخ) وعلى ذلك فان القطاع يضم عدد من الوحدات الاقتصادية تشابه في الوظيفة الاقتصادية الرئيسة

٥- ولقد استقر الرأي على تجميع هذه الوحدات فى أربعة مجموعات رئيسية هى :

- أ) قطاع الأعمال وينوط بالعملية الانتاجية
- ب) القطاع العائلى ونشاط الرئيس الاستهلاك
- ج) القطاع الحكومى ويتولى توفير الخدمات اللازمة للاقتصاد القومى
- د) العالم الخارجى ويشمل الوحدات الاقتصادية التى تعمل خارج الجمهوريه

٦- وتنقسم هذه المجموعات الرئيسية الى العديد من الفروع تبعا للهدف الذى يرمى اليه الباحث وبذلك يمكن تقسيم قطاع الأعمال الى قطاع الأعمال العام وقطاع اعلى خاص منظم وقطاع اعمال غير منظم كما يمكن ان يقسم قطاع الاعمال مرة أخرى الى وحدات نشاطها الرئيسى التجاره فى المال (البنوك - صندوق توفير البريد ٠٠٠٠ الخ) ووحدات عملها الرئيسى الانتاج (شركات خاصه او عامة) وهكذا مثل تقسيم القطاع الحكومى الى خدمات عامة وخزانة والقطاع العائلى الى افراد وهيئات لاتهدف الى الربح . وبذلك فان التقسيم السابق ليس على سبيل الحصر بل يمكن اضافة اية قطاعات اخرى أو حذف البعض منها أو تفريع بعضها تبعا للهدف من البحث .

٧- وفى الجدول المالى الذى ~~نعرضه~~ هنا قسمت القطاعات الى مجموعتين رئيسيتين الاولى مجموعه القطاعات التى نشاطها الرئيسى الانتاج سواء كان سلعيا أو خدمات وأطلقنا عليه الوحدات الاقتصادية وهذه المجموعه تضم :

- أ) القطاع العائلى ويضم بجانب الافراد كمستهلكين ال هيئات الاخرى التى لاتهدف للربح
- ب) قطاع الاعمال العام ويضم شركات المؤسسات العامة سواء التى تملكها الدولة ملكيه كامله أو جزئيه كما يضم هذا القطاع الهيئات والمؤسسات النوعية العامة .
- ج) قطاع الاعمال المنظم الخاص ويضم الشركات التى تخضع للقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له وهى الشركات المساهمة والمحدودة .
- د) قطاع الاعمال غير المنظم ويضم شركات الأشخاص (تضامن - توجية بسيطة ٠٠٠٠)
- هـ) قطاع الجمعيات التعاونيه وتضم شركات التعاون
- و) قطاع الخدمات العام ويضم جميع الوزارات والمصالح ولايشمل الخزانة العامة .
- ز) قطاع العالم الخارجى ويشمل الوحدات الاقتصادية التى تعمل خارج الجمهوريه

٨- أما المجموعه الثانيه فتشمل الهيئات التى نشاطها الرئيسى التجارة فى المال فتقبل الودائع وتقوم بخلق النقود وتمنح القروض ٠٠٠٠٠ الخ . ويطلق على هذه المجموعه الوسطاء المالىون وهم :

- | | |
|---------------------|---|
| (أ) الخزانه العامة | (و) بنك التسليف الزراعى والتعاونى (م.م.ع) |
| (ب) البنك المركزى | (الاقتصادى الزراعى) |
| (ج) البنوك التجارية | (ز) الهيئه العامة للتأمينات الاجتماعيه |
| (د) البنوك العقاريه | (ج) " " للتأمين والمعاشات |
| (هـ) البنك الصناعى | (ط) شركات التأمين |
| | (ى) صندوق توفير البريد الحكومى |

٩- أما التقسيم الرأسى للجدول المالى فهو يضم مجموعه من المعاملات الشائعه التى تأخذ مجراها يوميا بين القطاعات المختلفه . وحيث كما سبق القول ان الجداول الماليه تهتم بالتغير فى أرصده اندائيه والمديونيه للقطاعات المختلفه ان فالعاملات التى تدرج فى هذه الجداول هى المعاملات التى تتم بين الوحدات الاقتصاديه والوسطاء المالىين وينجم عنها حق أو التزام يؤثر فى مراكز الدائنه المديونيه للقطاعات المختلفه . وعلى ذلك فان هذه المعاملات لن تخرج عن كونها فى النهايه عمليات اقراض أو اقتراض بالمعنى الراسع للقرض أو للاقتراض . فاذا اودع القطاع العائلى ودائع لدى الجهاز المصرفى فهذا بالمعنى المعروف هو اقراض من القطاع العائلى للجهاز المصرفى ترتب عليه حق القطاع العائلى من سحب هذه الودائع عند الطلب أو بعد فتره والتزام على الجهاز المصرفى بردها فى الموعد المتفق عليه ومعنى ذلك انه تغيرت مراكز الدائنيه والمديونيه لكل من القطاع العائلى والجهاز المصرفى وترتب على هذه العمليه انشاء حقوق والتزامات ترتب عليها بالتالى تغيير فى مراكز الدائنيه والمديونيه لحسابات كل من القطاعين . وكذلك الحال بالنسبة للبنكوت الذى يصدره البنك المركزى فهو فى الواقع عباره عن سند على البنك المركزى لحامله يلتزم بمقتضاه البنك المركزى لرد قيمه هذا السند (نهباً أو فضه فرضاً) لحامل السند أى انه فى الواقع قرض من حامل البنكوت الى البنك المركزى وعلى نفس المستوى فان حامل الأوراق الماليه سندات أو أسهم وكذلك حامل الأوراق التجاريه (كمبيالات) كل هؤلاء مقرضين للغير بقيمه ما يحملونه من هذه الأوراق وهكذا .

١٠ - غير أن تقسيم المعاملات الى الأنواع المختلفة الشائعة الغرض الاساسى منه هو التعرف على قنوات التمويل وأفضل القنوات التى تلجأ اليها القطاعات المعينه عندما تواجه بمشكلات التمويل . وحيث ان الوسطاء الماليين هم الذين يقومون بالدور الأساسى فى عمليات التمويل وهؤلاء بالتالى تختلف طبيعة أعمالهم وتتباين أوجه نشاطهم فان الأمر استلزم بالاضافة الى ما ذكر الى تفصيل المعاملات الماليه بحيث يمكن أن تغطى أوجه النشاط كما تؤديه هذه الهيئات .

١١ - وعلى ذلك يمكن تقسيم المعاملات المالية الى :

- بنكنوت البنك المركزى والعملات المساعدة وذهب
- ودائع جارية ولاجل (توفير) ودائع اخرى
- الاوراق المالية (اسهم - سندات - اذون خزانه)
- قروض (قصيرة الاجل - طويله الاجل)
- قروض من والى العالم الخارجى
- اوراق تجارية (اوراق قبض - اوراق دفع) مخصصه ومعاد خصمها

١٢ - وهذا التقسيم ليس أيضا على سبيل الحصر بل يمكن اضافة معاملات اخرى كما يمكن حذف بعضها تبعاً لما يتطلبه الهدف من البحث . وستنتكلم فى البنود التى ستأتى فيما بعد من ترتيب هذه المعاملات ووضعها فى الجدول المالى

١٣ - وباستكمال تقسيم الجدول افقيا الى قطاعات ورأسيا الى معاملات يمكن القول باننا حددنا الخطوط الأولية للجدول المالى من ناحية الشكل أما من ناحية الأركان التى يتركز عليها الجدول المالى فمن المهم أن نعرف ان الجدول المالى لا يهتم الا بالمعاملات التى ينشأ عنها تغير فى أصول أو خصوم القطاع/ كإى نظام محاسبى آخر له قواعد اساسية يتركز عليها ونظام فى القيد يتمشى مع الأصول المحاسبية المعترف بها ولا يختلف عنها . فقيد المعاملات فى الجدول المالى يخضع لنظرية القيد المزوج فلكل معاملة طرفين (دائن ومدين) أو طرف ترتب عليه حقوق وطرف ترتب عليه التزامات ومن حيث ان القيد مزدوجا فبديهيا يجب ان نتساوى دائنية احد الطرفين بمديونية الطرف الثانى وبمعنى اخر أنه فى كل معاملة يجب أن نتساوى دائنيه ومديونية طرفى المعاملة وبمعنى آخر نتساوى التغير فى الحقوق والالتزامات . ولما كانت عمليات الاقتراض والاقتراض تسبب فى النهاية موردا لقطاع واستخداما للقطاع الآخر بنفس القدر ترتب على ذلك أيضا ان فى كل معاملة تتساوى الموارد والاستخدامات لشطرى هذه المعاملة . وكقاعدة عامة فان التغير فى الأصول بالزيادة يفيد استخداما للقطاع كما أن التغير فى

خصومه بالزيادة يعتبر مورداً بالعكس فان النقص فى الأصول يعتبر مورداً والنقص فى الخصوم يعتبر استخداماً . وعلى ذلك يمكن تلخيص اهم القواعد التى يرتكز عليها الجدول المالى فيما يأتى :

١- لايهتم الجدول المالى الا بالمعاملات الرأسمالية التى ينشأ عنها تغير فى مراكز الدائنية والمديونية للقطاعات

٢- ان يقيس التغيرات فى هذه الأرضه فى فترة زمنية محددة

٣- انه مبني على اساس نظريه الموارد والاستخدامات

٤- ان الزيادة فى الأصول والنقص فى الخصوم تعتبر استخداماً والعكس فان النقص فى الأصول والزيادة فى الخصوم تعتبر مورداً

١٤- وحتى يمكن للجدول المالى ان يحقق الاهداف المتعلقة عليه من تتبع التصرفات المالية للقطاعات المختلفة واستخدامه فى اغراض التحليل وتخطيط السياسات المالية يجب ان يكون لدينا منذ البداية البيانات والاحصاءات الضرورية اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

١٥- وفى رأينا أن الأجهزة الاحصائية لا زالت قاصرة على الوفاء بالاحتياجات التفصيلية للمعاملات التى تأخذ مجراها يوماً بعد يوم فى اقتصادنا القومى . فلايزال ولايوجد لدينا بيانات شاملة عن القطاع العائلى وقطاع الأعمال المنظم وغير المنظم ولا زالت ميزانية الدولة تعرض بشكل لايسمح فى كثير من الاحوال على تفهم بعض بنودها الامر الذى يجعل من الصعب الوصول الى نتائج محددة عن نشاط القطاع العام .

١٦- ان الحد الأدنى للبيانات اللازمة لتركيب الجداول المالية هي :

المراكز المالية (الميزانيات) للقطاعات المرغوب التعرف على أوجه نشاطها المالى فى تاريخ محدد وفى غياب هذه الميزانيات يصبح تركيب الجدول المالى مستحيلاً الا ان دخلنا فى عديد من التقديرات ستخل حتماً بتوازن الجدول وستؤدى بنا الى النهاية الى نتائج بعيدة عن الصحة ولها آثارها المظلمة

١٧- ولا يتوقف الامر على تواجد هذه البيانات منذ البداية بل يجب ان تكون على مستوى

عال من التفصيل . فتصوير المراكز المالية للقطاعات بالطريقة التقليدية كما تنشرها الجرائد فى كثير من الأحوال وكما تظهر فى مطبوعات الشركات والهيئات أصبحت ولا قيمة لها الا من ناحيه الشكل التوازنى ومن ناحية اعطاء صورة عامه اجمالية عن اصول وخصوم الشركة أو الهيئة دون الوقوف على الأطراف الأخرى المتعاملة مع هذه الهيئة او الشركة والتى تسببت فى النهاية فى التغير الذى طرأ على

ميزانياتها . بمعنى أنه لا يكفي أن يظهر في اصول بنك من بنوك بند قروض وسلفيات بل يجب أن توزع هذه القروض والسلفيات على القطاعات المستفيدة بمعنى أن توضح الميزانية قيمة القروض التي منحت للقطاع العائلى وتلك التي منحت لقطاع الأعمال وتلك التي منحت للحكومة وهكذا كل على حده . ولا يكفي أن يظهر في ميزانية أحد البنوك بند الودائع الأجلة مثلا بل يجب أن تظهر الميزانية القطاعات المودعة بمعنى أن توضح الميزانية القطاعات المودعة كل على حدة . وترتيبها على ذلك يجب أن تتفق على أنه أصبح لا مجال للبنود التي يطلق عليها اصول اخرى او خصوم اخرى او قروض اخرى وكل " الاخرى " التي كثيرا ما تظهر في ميزانياتنا حيث أن كل بند كما سبق القول يجب أن يكون على مستوى تفصيلي مبينا به طرفي المعاملة .

١٨- وليس معنى قصور البيانات المتاحة حاليا على المستوى السابق ذكره أن تتنازل عن ضرورة وجود الجداول المالية إذ الأمر يتطلب فقط البحث عن وسيلة يمكن بها التغلب على النقص في البيانات التفصيلية اللازمة لبناء هذه الجداول . ويجب أن تعترف بأن المجهودات المبذولة أو التي ستبذل مستقبلا للوصول الى بيانات تغطى جميع أوجه النشاط المالى للقطاعات المديونية مجهودات ضائعة وأمر ميوءسا منه فحتى الآن ليس في مصر وحدها بل وفي جميع أنحاء العالم سواء من الدول المتقدمة أو المتخلفة لم يعرف دولة واحدة توصلت الى هذا الهدف الا عن طريق العينات غير أن هذه الصعوبات لم تكن سببا عن تركيب الجداول المالية كوسيلة من الوسائل المهمة في تخطيط سياستها المالية سواء في الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية انما نجد مثل هذه الجداول في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج والسويد وفرنسا كما نجد هذا في يوغسلافيا واليابان والهند وروسيا وكثير من دول اوربا واسيا وبعض هذه الدول متقدمة في الاحصاء وبعضها متخلفا ومع ذلك فان الاتفاق منعقد على أهمية هذه الجداول وضرورتها كوسيلة من الوسائل المهمة في تخطيط السياسات المالية والنقدية

١٩- وللتغلب على صعوبة الحصول على البيانات على المستوى التفصيلي السابق ذكره فانه يفترض فرضا أساسيا وحيدا وهو في أغلب الأحوال فرضا سليما وصحيحا وهو اننا سنفترض ان جميع المعاملات المالية تتم عن طريق الوسطاء الماليين بمعنى ان جميع القروض الممنوحة للوحدات الاقتصادية تتم عن طريق الجهاز المصرفي او هيئات التأمين والادخار وان قبول الودائع والسحب عليها وخصم الكمبيالات واعادة خصمها وشراء وبيع الأوراق المالية لا يتم الا عن طريق الوسطاء والماليين .

٢٠- ومعنى أن الفرض السابق سليماً وصحيحاً نابعاً عن الاعتقاد الصحيح بأن المعاملات ذات الوزن والأهمية الكبيرة لا تتم بديهيها إلا عن طريق الوسطاء الماليين فإذا لم يكن حصر هذه المعاملات بالتفصيل المطلوب فإنه يمكن التنازل دون خوف عن المعاملات الصغيرة التي تتم فـى الاقتصاد القومى ولا يؤثر وزنها فى الموارد والاستخدامات الكلية للقطاعات المختلفة مثال ذلك كان يقتضى القطاع العائلى قروضا شخصية من قطاع الأعمال غير المنظم أو كان يقتضى قطاع الأعمال غير المنظم من قطاع الأعمال المنظم وهذه كلها معاملات لا تشكل خطراً على توازن الجدول حيث أنها فى النهاية تلخى بعضها البعض وإن حجمها ليس من النخاسة بحيث تغير من النتائج أو الاتجاهات النهائية التى يصورها الجدول المالى .

٢١- فإذا ما اتفق على الفرض السابق فإن مشكلة قصور البيانات تصبح سهلة إذ يكون كل المطلوب هو الحصول على ميزانيات تفصيلية للوسطاء الماليين مبوبة وقسمة بحيث يمكن عن طريقها التعرف على المعاملات التى تمت بينهم وبين الوحدات الاقتصادية ومعروف أن ميزانيات الجهاز المصرفى وهيئات التأمين والإدخار من الميزانيات التى يمكن الاعتماد على ما تحويه من بيانات حيث أنها تتصف دائماً بالجودة وعلى درجة عالية من الصحة

٢٢- ولقد اشفق مع البنك المركزى وهيئات التأمين الإدخار منذ سنة ١٩٥٩ على تطوير ميزانياتهم بالتفصيل المطلوب بحيث تصلح أساساً لأغراض التحليل المالى وتخدم فى نفس الوقت تركيب الجهد أول المالىة ولقد تم هذا التطوير وأصبح من الممكن الحصول على بيانات تفصيلية عن المعاملات التى تتم بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية وأصبح من السهل التعرف على طرفى المعاملات فالقروض والسلفيات من وإلى الوسطاء الماليين وكذلك الودائع والكمبيالات والأوراق المالية وباقى المعاملات فى كل من الأصول والخصوم توزع على القطاعات بالتفصيل المطلوب وذلك على الوجه التالى بالنسبة لكل معاملة .

١- هيئات عامة	٦- قطاع الجمعيات التعاونية
٢- مؤسسات عامة	٧- القطاع العائلى
٣- قطاع الأعمال العام	٨- قطاع المهالم الخارجى
٤- قطاع الأعمال المنظم الخاص	٩- الوسطاء الماليين
٥- قطاع الأعمال غير المنظم	

فاذا أريد معرفة التغير في رصيد القروض التي منحها الجهاز المصرفي مثلا لقطاع الاعمال العام فيمكن عن طريق التفصيل السابق أمام بند قطاع الاعمال العام طرح رصيد القروض الممنوحة له في أول وآخر العدة وهكذا بالنسبة لباقي القطاعات وبالنسبة لباقي المعاملات . وحيث ان لكل معاملة طرفين كما سبق القول فان ما تعتبر موردا لقطاع يقيد استخداما للقطاع المقابل وبنفس القدر والعكس صحيح

٢٣- وباستخدام هذه الطريقة يمكن التوصل الى 'المعاملات التي قامت بها الوحدات الاقتصادية عن طريق القيد العكس لما تظهره حسابات الوسطاء الماليين وبذلك يتكون لدينا في النهاية مجموع من المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين وبين الوحدات الاقتصادية وهي المعاملات ذات الأهمية الكبيرة والتي تمثل في الواقع الجزء الأكبر من النشاط العالي للوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين

٢٤- وحتى يمكن حصر المعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين وبالعكس فقد اعدت جداول فرعية يطلق عليها قوائم الموارد والاستخدامات الغرض منها حصر معاملات كل قطاع وترصيدا وتحديد طرفي المعاملات تمهيدا لرصدها بالجدول العالي وذلك على النحو التالي

مثال :

نفرض انه جاء بميزانية البنك س المعاملات الآتية بالتفصيل المعمول به في فترتين أ ، ب

أولا : ودائع تحت الطلب

نهاية الفترة أ	نهاية الفترة ب
قطاع الاعمال العام ١٠٠	١٥٠
قطاع الاعمال المنظم الخاص ١٢٠	١٤٠
قطاع الاعمال غير المنظم ٨٠	٧٠
قطاع الجمعيات التعاونية ١٣٠	١٤٠
٤٣٠	٥٠٠

القروض والسلفيات

ثانيا :
=====

نهايه الفتره ب	نهايه الفتره أ	
١٨٠	١٥٠	قطاع الاعمال العام
١٦٠	١٧٠	قطاع الاعمال المنظم الخاص
١٢٠	١٩٠	قطاع الاعمال غير المنظم
٧٠	٦٠	قطاع الجمعيات التعاونيه
٩٠	١٠٠	قطاع العالم الخارجى
٢٥٠	٢٠٠	قطاع الخدمات العام
٨٧٠	٨٧٠	
=====	=====	

الأوراق العالیهة

ثالثا
=====

٨٠	٧٠	قطاع الاعمال العام
١٠٠	٩٠	قطاع الاعمال المنظم الخاص
٥٠	٦٠	قطاع الجمعيات التعاونيه
١٢٠	٧٠	قطاع العالم الخارجى
٣٥٠	٢٩٠	
=====	=====	

الكمبيالات المخصوصة

رابعا :
=====

٧٠٠	٦٠٠	قطاع الاعمال العام
٩٠٠	٨٠٠	قطاع الاعمال المنظم الخاص
١٥٠	١٠٠	قطاع الاعمال غير المنظم
١٧٥٠	١٥٠٠	
=====	=====	

والنفترض ان هذه هي كل المعاملات التي تمت بين البنك س والقطاعات الاخرى المبيضة
بالجدول السابقه . فالخطوه الاولى التي يجب أن تتبع هي حساب التغير في أرصده هـ هذه
الحسابات كل معاملة على حدة والخطوة الثانية معرفة عما اذا كانت تمثل موردا او استخداما للبنك
أو للقطاع المقابل ، والخطوة الثالثة ادراج هذه النتائج في قائمة الموارد والاستخدامات وذلك بالطريقة
الاتيـــــــــــــــة :

ثالثا : الاوراق المالية

المعاملات	التغير	موارد	استخدامات	القطاع المقابل	رصيد الفترة أ	رصيد الفترة ب
		١٠		قطاع الاعمال العام	٧٠	٨٠
		١٠		" المنظم الخاص	٩٠	١٠٠
		١٠	١٠	" الجمعيات التعاونية	٦٠	٥٠
		٥٠		" العالم الخارجي	٧٠	١٢٠
		٧٠	١٠		٢٩٠	٣٥٠

رابعا : الكمبيالات المخصوصة

المعاملات	التغير	موارد	استخدامات	القطاع المقابل	رصيد الفترة أ	رصيد الفترة ب
		١٠٠		قطاع الاعمال العام	٦٠٠	٧٠٠
		١٠٠		قطاع الاعمال المنظم الخاص	٨٠٠	٩٠٠
		٥٠		" غير المنظم	١٠٠	١٥٠
		٢٥٠	—		١٥٠٠	١٧٥٠

٢٥- وعن طريق هذه القوائم يمكن بعملية جمع بسيطة معرفة الموارد والاستخدامات للقطاعات المختلفة وتبعاً للمثال السابق يكون موارد واستخدامات هذه القطاعات على الوجه التالي :

١٠	موارد عن طريق السحب على الودائع
٩٠	" " " القروض والسلفيات
٧٠	" " " الاوراق المالية
٢٥٠	" " " خصم الكمبيالات
٤٢٠	مجموع الموارد
=====	

وتكون مجموع الاستخدامات كالآتي :

٨٠	ودائع البنك س
٩٠	تسديد قروض وسلفيات
١٠	شراء أوراق مالية
١٨٠	مجموع الاستخدامات
=====	

ويكون الفرق بين موارد هذه القطاعات واستخداماتها (٢٤٠) تمثل الزيادة في دائية هذه القطاعات للبنك س ويمكن التوصل الى هذا الرقم عن طريق حساب مجموع التغير في معاملات البنك س مع القطاعات السابقة وذلك على الوجه الآتي :

المعاملات	رصيد الفترة أ	رصيد الفترة ب	التغير
ودائع جارية	٤٣٠	٥٠٠	٧٠
قروض وسلفيات	٦٧٠	٦٧٠	—
الأوراق المالية	٢٩٠	٣٥٠	٦٠ —
الكميالات المخصصة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٥٠ —
	٢٨٩٠	٣٢٧٠	٢٤٠ —

٢٦ - ويجب أن نذكر هنا إلى حقيقة هامة وهي أن المعاملات المالية تتسع وتكبر بازدياد النشاط الاقتصادي كما أن التشابه بين نشاط الوسطاء الماليين في عمليات الاقتراض والاقتراض وقبول الودائع ٠٠٠ الخ تجعل القطاع الاقتصادي يحصل على موارده المالية عن طريق وسيط مالي أو أكثر كأن يحصل على بعض قروضه من البنك المركزي والبعض الآخر من البنوك التجارية وجزء من شركات التأمين أو من صندوق توفير البريد وهكذا ولذلك ولسهولة القيد في الجداول المالية فإنه أتفق على إعطاء دليل للمعاملات ذات الطبيعة الواحدة لسهولة حصرها وتوصيدها وهو إجراء تنظيمي لا أكثر ولا أقل .

٢٧- وكما هو الحال في الحسابات القومية حيث ترصد العمليات على مستويين : مستوى مختصر ومستوى تفصيلي فكذا الحال بالنسبة للجدول المالية فيوجد جدول مالي مختصر وجدول مالي تفصيلي والجدول المالي المختصر اطارا مبسطا تدرج فيه التغيرات في أرصدة المعاملات وعلى أساس من الموارد والاستخدامات وهو مقسما أفقيا الى قطاعات ورأسيا الى معاملات مجملة بعيدة عن التفاصيل والتعقيدات وتكمن أهمية هذا الجدول بالاضافة الى التأكد من توازن العمليات فهو يعطى اجابات سريعة عن بعض الاسئلة أو يدلى ببعض البيانات عن كثير من الظواهر الاقتصادية بصفة عامة بدون الدخول في تفاصيل هذه العمليات . ويبين الاطار التالي صورة للجدول المالي المختصر وقد أدرجت فيـــــــــــــــــه العمليات التي تمت في مثالنا السابق .

الوحدات الاقتصادية													
الوسطاء الماليين		قطاع العاملين		قطاع الخدمات		قطاع الجمعيات تعاونية		قطاع اعمال غير منظم		قطاع اعمال منظم خاص		قطاع اعمال عام	
أ	م	أ	م	أ	م	أ	م	أ	م	أ	م	أ	م
٧٠	-	١٠	-	٥٠	-	١٠	١٠	١٠	٢٠	٥٠	-	٣٠	-
-	٦٠	-	٥٠	-	١٠	-	١٠	٧٠	١٠	-	١٠	-	١٠
٢٥٠	-	-	-	-	-	-	-	٥٠	-	١٠٠	-	-	-
٣١٠	٧٠	١٠	٥٠	٥٠	١٠	٢٠	٨٠	٥٠	٣٠	١١٠	٥٠	١٤٠	-
٢٤٠	٤٠	-	٥٠	-	١٠	-	-	٣٠	٨٠	-	٩٠	-	-
المجموع													
صافي التغير													

ويلاحظ على الجدول السابق تجميع المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين وممثلهم البنك س في هذه الحالة والقطاعات الاقتصادية في اطار واحد متوازن تتساوى فيه الموارد والاستخدامات أفقيا

وتتساوى فيه أرصدة التغيرات في نهاية الجدول • ويمكن تصور عدة وسطاء ماليين • بجانب البنك س في الجهة المقابلة للقطاعات الاقتصادية ولن تخرج طريقة القيد عن الطريقة السابقة •

٢٨- وعن طريق الجدول المالي المختصر السابق يمكن تركيب حسابات للقطاعات الاقتصادية لم يكن لدينا منذ البداية أى معلومات عنها وذلك بالطريقة الآتية :

موارد ح / قطاع الاعمال العام استخدامات		ح / قطاع الاعمال المنظم الخاص استخدامات	
٣٠ قروض وسلفيات	٥٠ ودائع جارية	١٠ بيع اوراق مالية	٢٠ ودائع جارية
١٠ بيع اوراق مالية		١٠٠ كمبيالات مخصومة	١٠ تسديد قروض
١٠٠ خصم كمبيالات	٩٠ صافي دائنية البنك س	٨٠ صافي دائنية البنك س	
<u>١٤٠</u>	<u>١٤٠</u>	<u>١١٠</u>	<u>١١٠</u>
موارد ح / قطاع الاعمال غير المنظم استخدامات		موارد ح / الجمعيات التعاونية استخدامات	
٥٠ كمبيالات مخصومة	١٠ ودائع جارية	١٠ اوراق مالية	١٠ اوراق مالية
٣٠ صافي مديونية البنك س	٢٠ تسديد قروض	١٠ صافي دائنية البنك س	
<u>٨٠</u>	<u>٨٠</u>	<u>٢٠</u>	<u>٢٠</u>
موارد ح / العالم الخارجى استخدامات		موارد ح / قطاع الخدمات العام استخدامات	
٥٠ اوراق مالية	١٠ قروض وسلفيات	٥٠ قروض وسلفيات	٥٠ صافي دائنية البنك س
	٤٠ صافي دائنية البنك س		
<u>٥٠</u>	<u>٥٠</u>	<u>٥٠</u>	<u>٥٠</u>

موارد	ح / البنك س استخدامات
٢٠ ودائع جارية	٦٠ اوراق مالية
- قروض وسلفيات	٢٥٠ كمبيالات مخصومة
٢٤٠ صافي الدائنية للقطاعات المختلفة	
<u>٣١٠</u>	<u>٣١٠</u>

٢٩ - ويلاحظ على هذه الحسابات ما يأتي :

أولاً : ان كلها مستخرجه من الجداول المالي المختصر بل هي لا تندرج عن تفريغ لمجموع
الموارد والاستخدامات في شكل حسابات .

ثانياً : ان الارصدة في كل قطاع تتفق وتتساوى مع الارصدة المبنية بالجداول .

ثالثاً : ان هذه الارصدة تمثل صافي الدائنية او المديونية للبنك من او زيادة الموارد التي
حصل عليها القطاع على استخداماته او العكس .

رابعاً : ان مجموع هذه الارصدة تساوي صافي موارد واستخدامات البنك من .

خامساً : ان هذه الحسابات تعطي بصورة سريعة الموارد المالية اللازمة للقطاعات ومصادرها
وطريقة استخدامها وقنوات التدوير .

سادساً : وينبغي لكي يستكمل الجدول في النهاية قوائم عن الادخار والاستثمار الثابت التي
ولا بد ان تتوازن مع ارصدة هذه الحسابات كما سيأتي شرحه فيما بعد .

٣٠ - وهذه الطريقة اى طريقة استخدام حسابات الوسطاء الماليين امكن التعرف على حسابات
القطاعات الاخرى والحصول على بيانات تفصيلية ودقيقة عن مجموعة معاملاتهم وتصرفاتهم المالية
دون أن تكون قصور البيانات الاحصائية التقليدية سبباً مباشراً يمنعنا عن تركيب هذه الجداول
والاستفادة منها .

٣١ - ولا يخرج الجدول المالي التفصيلي في أسلوب تركيبهما اتباع في الجدول المالي المختصر وان اختلف
بعضه في طريقة قيد الحسابات وعدد الجداول الفرعية وتفاصيل المعاملات المالية .

٣٢ - فالجدول المالي التفصيلي مكون من اربعة جداول رئيسية :

الاول : ويبين التدفقات المالية بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية عند ما يكونون

الوسطاء الماليين مدنيين اى انه يبين التغيرات في خصوم الوسطاء الماليين .

الثاني : ويبين التدفقات المالية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية بعضهم وبعض .

الثالث : ويبين التدفقات المالية التي تتم بين الوسطاء الماليين بعضهم وبعض .

الرابع : ويبين التدفقات المالية التي تتم بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية عندما

يكون الوسطاء الماليين دائنيين اى انه يبين التغيرات في أصول الوسطاء الماليين .

أما من ناحية التقسيم القطاعي فالجدول المالي التفصيلي يقسم الى نفس القطاعات كما
في الجدول المختصر مع شئ من التفصيل البسيط وأما بالنسبة للمعاملات فقد روعي ان تكون مفصلة
الى اكبر درجة من التفصيل بحيث يمكن ان تغطي جميع المعاملات التي يمكن تصور حدوثها في
اقتصادنا القومي .

٣٣- وعلى هذا يبدأ الجدول المالي التفصيلي بهذه الصورة :

الوحدات الاقتصادية

القطاعات		ق. المائلي		ق. الاعمال العام		ق. الاعمال الخاص		ق. الاعمال غير المنظم		قطاع الخدمات		قطاع التجارة العامة	
المعاملات		أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
<u>الجدول الاول</u>													
بنكوت وعمليات مساعدة حسابات جارية قروض تحت الطلب ودائع لاجل وتغير ودائع اخرى قروض قصيرة الاجل للاغزاة قروض قصيرة الاجل للوسطاء الماليين قروض حكومية طويلة الاجل قروض طويلة الاجل للوسطاء الماليين قروض المؤسسات الدولية للوسطاء الماليين قروض من العالم الخارجي													
				١٠٠		٢٠							
<u>الجدول الثاني</u>													
اوراق تجارية قروض قصيرة الاجل قروض طويلة الاجل اسهم وسندات قروض من العالم الخارجي قروض للعالم الخارجي													
<u>الجدول الرابع</u>													
قروض الاغزاة كمبيالات مضمونة وسحب على المكشوف وقروض ضمانات قروض استهلاكية قروض قصيرة الاجل من ٤٠ الوسطاء الماليين قروض حكومية طويلة الاجل اوراق مالية قروض طويلة الاجل من الوسطاء الماليين قروض للعالم الخارجي قروض من الاغزاة لتغطية عجز ق. الخدمات العام													
						٦٠		١١٠				٣٠	
<u>الربط بالحسابات القومية</u>													
<u>الادغام</u>													
المجموع		٤٠	—	١٠٠	٦٠	٢٠	١١٠	—	٣٠	—			
صافي التغير		٤٠ +	١٠٠ -	٤٠ +	٦٠ +	٢٠ +	١١٠ +	٣٠ +					

المعاملات	البيانات الاقتصادية												الوسطاء الماليين			
	قطاع المعاملات	قطاع الاعمال العام	قطاع الاعمال الخاص	قطاع الاعمال المنظم	قطاع الجمعيات التعاونية	قطاع الخدمات العام	قطاع العالم الخارجي	الخزينة العامّة	البنك المركزي	البنوك العقارية	البنك الصناعي	م. الائتمان الزراعي	هيئات التأمين والادخار	مجموع		
الجدول الاول																
الجدول الثاني																
الجدول الرابع																
الجدول الخامس xx																
مجموع																

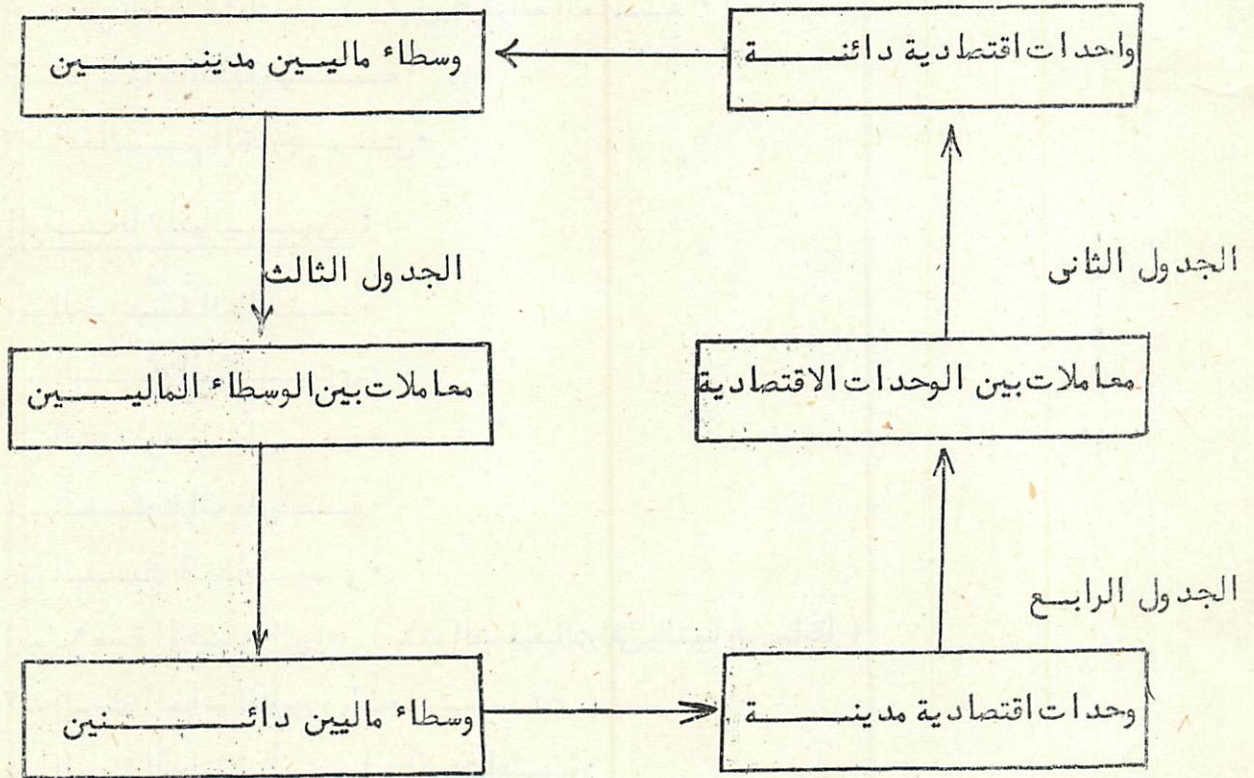
x) وهذه تضم شركات التأمين والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد الحكومي وقد ادمجت كلها في قطاع واحد نظرا لضيق الصفحة
 xx سيأتي الكلام عن هذا الجدول فيما بعد

الوحدات الاقتصادية

القطاعات		ق. المائلي		ق. الاعمال العام		ق. الاعمال الخاص		ق. الاعمال غير المنظم		قطاع الخدمات		قطاع التجارة العامة	
المعاملات		أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
<u>الجدول الاول</u>													
بنكوت وعمليات مساعدة حسابات جارية قروض تحت الطلب ودائع لاجل وتغير ودائع اخرى قروض قصيرة الاجل للاغزاة قروض قصيرة الاجل للوسطاء الماليين قروض حكومية طويلة الاجل قروض طويلة الاجل للوسطاء الماليين قروض المؤسسات الدولية للوسطاء الماليين قروض من العالم الخارجي													
				١٠٠		٢٠							
<u>الجدول الثاني</u>													
اوراق تجارية قروض قصيرة الاجل قروض طويلة الاجل اسهم وسندات قروض من العالم الخارجي قروض للعالم الخارجي													
<u>الجدول الرابع</u>													
قروض الاغزاة كمبيالات مضمونة وسحب على المكشوف وقروض ضمانات قروض استهلاكية قروض قصيرة الاجل من ٤٠ الوسطاء الماليين قروض حكومية طويلة الاجل اوراق مالية قروض طويلة الاجل من الوسطاء الماليين قروض للعالم الخارجي قروض من الاغزاة لتغطية عجز ق. الخدمات العام													
						٦٠		١١٠				٣٠	
<u>الربط بالحسابات القومية</u>													
<u>الادغام</u>													
المجموع		٤٠	—	١٠٠	٦٠	٢٠	١١٠	—	٣٠	—			
صافي التغير		٤٠ +	١٠٠ —	٤٠ +	٦٠ +	٢٠ +	١١٠ +		٣٠ +				

ويمكن تصور هذا الجدول في الصورة المبسطة الآتية :

الجدول الأول :



٣٤- فإذا ما أمكن تجاهل المعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية بعضها وبعض (الجدول الثاني) وهي معاملات يصعب الحصول عليها (مثل القروض التي تتم بين القطاع العائلي وقطاع الأعمال غير المنظم مثلا) كما أن غياب هذه البيانات لا يؤثر في التوازن العام للجدول فإذا ما أمكن تجاهل هذه المعاملات أمكن تصور أو الشعور بأن هناك حلقة مالية دائمة التدور أو تدفقات أو تيارات مالية دائمة السريان تتلقف مواردها المالية لتعيد صبها في قنوات متعددة مختلفة الأشكال لتصل في النهاية إلى الجهات التي في حاجة إليها .

٣٥- وكما سبق القول فإن الجدول المالي التفصيلي يقسم أفقيا إلى قطاعات كما هو الحال في الجدول المختص مع شيء من التفصيل . هذه القطاعات هي : أولا الوحدات الاقتصادية وتشمل :

- ١- القطاع العائلى ويشمل الهيئات التى لا تهدف للربح .
- ٢- قطاع الاعمال العام ويشمل الهيئات والمؤسسات العامة
- ٣- قطاع الاعمال المنظم الخاص (شركات المساهمة ومحدودة المسؤولية)
- ٤- قطاع الاعمال غير المنظم (شركات الاشخاص) تضامن وتوصية بسيطة . . الخ)
- ٥- قطاع الخدمات العام ولا يشمل الخزانة العامة .
- ٦- الجمعيات التعاونية .
- ٧- العالم الخارجى .

ثانيا : الوسطاء الماليين :

- ١- الخزانة العامة .
 - ٢- البنك المركزى .
 - ٣- البنوك التجارية .
 - ٤- البنوك العقارية .
 - ٥- البنك الصناعى .
 - ٦- مؤسسة الائتمان الزراعى (بنك التسليف الزراعى والتعاونى سابقا)
 - ٧- الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .
 - ٨- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٩- صندوق توفير البريد الحكومى .
- ٣٦- اما التقسيم الرأسى فيشمل على المعاملات الاتية .
- أولا : الجدول الاول معاملات بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية عندما يكون
- الوسطاء الماليين مدينين وهى :
- بنكوت البنك المركزى والعملة المساعدة .
 - حسابات تجارية وودائع تحت الطلب .
 - ودائع لاجل وتوفير
 - قروض قصيرة الاجل للخزانة
 - قروض قصيرة الاجل للوسطاء الماليين .
 - قروض حكومية طويلة الاجل

- قروض طويلة الاجل للوسطاء الماليين *
- قروض من المؤسسات الدولية للوسطاء الماليين *
- قروض من العالم الخارجى *

الجدول الثانى (معاملات بين الوحدات الاقتصادية بعضها وبعض) وتشمل :

- اوراق تجارية ————— *
- قروض قصيرة الاجل *
- قروض طويلة الاجل *
- اسهم وسندات *
- قروض من العالم الخارجى *
- قروض الى العالم الخارجى *
- ذمم ————— *

الجدول الثالث : معاملات بين الوسطاء الماليين بعضهم ببعض :

- اذونات الخزائنة *
- قروض البنك المركزى للخزائنة *
- قروض قصيرة الاجل للخزائنة *
- قروض الخزائنة للوسطاء الماليين *
- قروض البنك المركزى للوسطاء الماليين *
- اسهم وسندات الوسطاء الماليين *
- نقدية لدى الوسطاء الماليين *
- حسابات جارية *
- قروض قصيرة الاجل بين الوسطاء الماليين *
- اعادة الخصم *

الجدول الرابع :

- قروض الخزانة •
- كمبيالات مخصومة وسحب على المكشوف وقروض بضمانات •
- قروض استهلاكية •
- قروض قصيرة الاجل من الوسطاء الماليين •
- قروض حكومية طويلة الاجل •
- اوراق مالية •
- قروض طويلة الاجل من الوسطاء الماليين •
- قروض للعالم الخارجى
- قروض من الخزانة لتغطية العجز المتولد في قطاع الخدمات العام •

٣٧ — سنأخذ المثال التالى ليوضح طريقة القيد بالجدول التفصيلى وذلك على نفس الفرض السابق ذكره في ان جميع المعاملات تتم عن طريق الوسطاء الماليين وان هذه البيانات متوافقة — له لدى هؤلاء الوسطاء جاء في ميزانية البنوك التجارية المجمعة وشركات التأمين اربعة — المعاملات الاتية في الفترة أ ، والفترة المناظرة ب في ميزانية شركات التأمين المجمعة — في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية •

المعاملات الفترة أ الفترة ب الفترة أ الفترة ب

أ — حساب الودائع الجارية

قطاع الاعمال العام	١٠٠	٢٠٠	—	—
قطاع الاعمال الخاص	٦٠	٨٠	—	—
صندوق توفير البريد	٢٣٠	٢٠٠	—	—
شركات التأمين	٥٠	٩٠	—	—

ب — حساب القروض والسلفيات :

القطاع العائلى	٧٠	٨٠	٥٠	٨٠
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٩٠	١١٠	٢٠	٤٠
قطاع الادارة العامة	١٥٠	١٣٠	٣٠	٨٠

المعاملات	الفترة أ	الفترة ب	الفترة أ	الفترة ب
حساب الكمبيالات				
قطاع الاعمال المنظم الخاص	٩٠	١٥٠	—	—
قطاع الاعمال غير المنظم	٨٠	١٩٠	—	—
شركات التأمين	١٢٠	١٣٠		

ولنفرض ان هذه هي كل المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين وبين القطاعات السابقة فكل المتبع في تركيب الجدول المالي المختصر لا بد اولا من حساب التغير في ارصدة هذه الحسابات ثم معرفة عما اذا كانت تمثل موردا او استخداما ثم تحديد طرفي المعاملة ثم ادراج التغير في الرصيد امام نوع المعاملة المناسب وذلك على الوجه التالي :

أ - الـودائع :

رصيد الفترة	رصيد الفترة ب	التغير	موارد	استخدامات	القطاع المقابل
١٠٠	٢٠٠	١٠٠		١٠٠	قطاع الاعمال العام
٦٠	٨٠	٢٠		٢٠	قطاع الاعمال المنظم الخاص
٥٠	٩٠	٤٠		٤٠	قطاع شركات التأمين
٢٣٠	٢٠٠	٣٠	٣٠	—	صندوق توفير البريد
٤٤٠	٥٧٠	١٣٠	٣٠	١٦٠	

ب - القروض والسلفيات :

رصيد الفترة	رصيد الفترة ب	التغير	موارد	استخدامات	القطاع المقابل
٧٠	٨٠	١٠	١٠		القطاع العائلي
٩٠	١١٠	٢٠	٢٠		الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
١٥٠	١٣٠	٢٠		٢٠	قطاع الخدمات العام
٣١٠	٣٢٠	١٠	٣٠	٢٠	

الوسطاء الماليين

[illegible]

ويلاحظ على الجدول السابق ما يلي :

أولاً : ان المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين ويمثلها هنا البنوك التجارية وشركات التأمين قد ظهرت في ٣ جداول الجدول الاول وقد اقتصر في المعاملات على التي تمت بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية عندما كانت الاولى مدنيه وتمثلها هنا المعاملات التي تمت في بند الوعاء

الجدول الثالث وقد ظهرت فيه المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين بعضهم وبعض وتمثلهم ودائع شركات التأمين وصندوق توفير البريد وقروض البنوك التجارية للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والكبيالات التي خصمتها شركات التأمين لدى البنوك التجارية .

الجدول الرابع وقد ظهرت فيه المعاملات التي تمت بين الوسطاء الماليين والوحدات الاقتصادية عندما كانت الاولى دائنيه وهذه تمثلها القروض والسلفيات والكبيالات المخصصة .

ثانياً : ان توزيع المعاملات على اكثر من جدول لا تخل بتوازن الجدول طالما ان التغيرات تدبر مرة في جانب الدوارد للقطاع ومرة في جانب الاستخدامات للقطاع المقابل بنفس القدر .

ثالثاً : انه يمكن استخراج مجموعة من الحسابات لكل قطاع من واقع هذا الجدول اكثر تفصيلاً من الجدول المالي المختصر .

رابعاً : ان مجموعة التغير في الارصدة سواء في الجدول او في الحسابات المستخلصة كلها متوازنة وان هافي التغير في حسابات كل قطاع يمثل صافي دائنية او مديونية القطاع للوسطاء الماليين .

٣٨ - غير ان الجدول المالي حتى هذه اللحظة لا يعتبر قد استكمل شكلاً وموضوعاً حيث ان جداول التدفقات المالية لها صفة خاصة في كونها تعطي صورة عن التغير في مراكز الدائنية والمديونية للقطاعات المختلفة وهذه بدورها مرتبطة بالتغيرات التي تحدث للدخل المتولد في نفس هذه القطاعات وهي في نفس الوقت اى جداول التدفقات المالية يجب ان تبين لنا الكيفية التي يمكن ان يتوازن بها العرض والطلب في سوق راس المال عند دخل معين . ولا مكان الوصول الى هذه النتائج لابد وان يكون لدينا منذ البداية مجموعة من المعادلات التي تشرح وتفسر السلوك الانتاجي والانفاقي والاستثماري للقطاعات المختلفة لا مكان التعرف على العوامل التي ادت الى اتخاذ قرارات بعينها ومعنى آخر حتى تستطيع جداول التدفقات المالية ان تشرح لنا لماذا كانت التصرفات المالية لهذه القطاعات اتخذت صورة بعينها . والحسابات القومية لا شك هي الاطار الاساسي في التعبير بصورة مفصلة بالنشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة وهي بهذا الوصف

تساعدنا على تعقب التصرفات المالية لكل قطاع او مجموعة من القطاعات • وجداول التدفقات المالية هي التطور الفنى والطبيعى للحسابات القومية وان تراج هذين الحسابين امر مرغوب فيه بل هو ضرورى حتى تكتمل صورة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى •

٣٩ — ان الحلقة التى تربط بين الحسابات القومية وجداول التدفقات المالية هي حساب الادخار والاستثمار سواء كان الاستثمار عن طريق اقراض الاموال او الاستثمار فى اصول ثابتة جديدة •

٤٠ — وتبدأ جداول التدفقات المالية عند النقطة التى تنتهى منها الحسابات القومية اى عندما تنتهى الحسابات الاخيرة من تقدير الادخار والاستثمار والاقراض والاقتراض حيثتناول جداول التدفقات المالية هذه العمليات بالتحليل بالتفصيل الوارد بالجدول المالى التفصيلى • وحيث ان عمليات الاقتراض والاقتراض تأتى فى اول الامر من مصادر اخرى غير المصادر التى استقت منها الحسابات القومية معلوماتها فيجب اذا كان كل من الاطار المحاسبى القومى صحيحا والجدول المالى صحيحا ان تتساوى ارصدة الاقتراض والاقتراض فى كل من الحسابين بالرغم من حصولنا على هذه المعلومات من مصادر مختلفة • والحقيقة ان كل من حسابى الاقتراض والاقتراض والادخار تأتى فى اطار المحاسبة القومية كمتبقى حساب ^{Residual} اى الفرق بين الانفاق الجارى والرأسمالى وبين المدخرات المتولدة فى كل قطاع • ومع ذلك اذا كان كل من الاطاريين صحيحا فان ارصدة الحسابات (الاقتراض والاقتراض) كما تظهرها المحاسبة القومية يجب ان تتساوى فى النهاية و ارصدة الحسابات التى تظهرها الجداول المالية ولعل هذا يضاف الى فوائد الجداول المالية حيثانها كما فى هذه الحالة تراجع اطار الحسابات القومية •

٤١ — لذلك كان من الضرورى ادماج كل من الحسابين فى حساب واحد لاكمال الصورة التفصيلية لنشاطنا الاقتصادى وحتى يمكن اعطاء الباحث صورة متكاملة عن كل من النشاط الجارى والرأسمالى فى اطار واحد مفصل تفصيلا وافيا •

٤٢ — وكما هو الحال فى الجداول المالية يوجد ما يطلق عليه الجدول الاقتصادى المختصر وهذا الجدول عبارة عن سجل منظم لنتائج النشاط الاقتصادى الجارى للقطاعات الاساسية ينتهى فى النهاية كما سبق القول بارصدة الاقتراض والاقتراض والادخار •

٤٣ - ويقسم الجدول الاقتصادى المختصر نتائج النشاط الاقتصادى فى ثلاث حسابات رئيسية :

- ١- حساب الانتاج
- ٢- حساب التخصيص
- ٣- حساب رأس المال

كما يحتوى على اربع قطاعات رئيسية :

- ١- القطاع العائلى
- ٢- قطاع الاعمال
- ٣- قطاع الخدمات العام
- ٤- قطاع العالم الخارجى

ويقسم رأسيا الى معاملات مقسمة على جداول هى :

- الجدول الاول ويشمل على المجموعة السلعية •
 - الجدول الثانى ويشمل على مجموعة الدخول والتحويلات •
 - الجدول الثالث ويشمل على صافى المعاملات الرأس مالية •
- وذلك على النحو التالى :

الجدول الاقتصادي المختصر

استخدامات										وارد									
قطاع العائلي		قطاع الاعمال		قطاع العائلي		قطاع الاعمال		قطاع العائلي		قطاع الاعمال		قطاع العائلي		قطاع الاعمال		قطاع العائلي		قطاع الاعمال	
انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص	انتاج	تخصيص
										الجدول الاول الاتاج الاجمالي المضاف الاستهلاك من السلع اجمالي تكوين رأس المال صداوات واردات مجموع المعاملات السلمية									
										الجدول الثاني اجور ومرتبات فوائد ارباح تمويلات الخ مجموع المعاملات الداخلية والتحويلات الجارية اقراض اقراض تسديد قروض المجموع									

٤٤- ويلاحظ على الجدول السابق ان صافي المدخرات يمكن استخراجه من طرح الموارد والاستخدامات في حساب التخصيص لكل قطاع كما ان الفرق بين عمود ح / رأس المال في كل قطاع (———— موارد واستخدامات) يحدد ان حجم الاقتراض الضروري لتغطية الاستثمارات بعد اخذ المدخرات في الحسبان .

مثال : اذا كان مجموع عمود ح / التخصيص (موارد) في القطاع العائلي ١٠٠ وفي الاستخدامات ٨٠ فيكون المدخرات تساوي ١٢٠ - ٨٠ = ٤٠

واذا كان مجموع عمود ح / رأس المال في نفس القطاع موارد صفرو مجموع الاستخدامات في نفس الحساب ٦٠ فيكون استثمارات القطاع العائلي مساويا ٦٠ ولما كانت مدخرات القطاع العائلي ٤٠ فقط فان القطاع العائلي يكون في حاجة الى ٢٠ ليمول استثماراته اي انه في حاجة الى ان يقترض ٢٠ وهنـــــــــــــــــا يبدأ دور الوسطاء الماليين في توفير هذا المبلغ للقطاع العائلي من فوائض القطاعات الاخرى وما لديهم من قدره على خلق الائتمان . وعند هذه النقطة ايضا يبدأ دور الجدول المالي الذي يفسر ويحلل هذه الاحتياجات ويوضح نمط وطريقة وقنوات التمويل .

٤٥- ولكي نفهم طريقة الربط بين الجداول المالية والحسابات القومية سنأخذ المثال الاتي :

قطاع الاعمال انتج ما قيمته ١٢٠ وحدة سلعية ودفع ١٠٠ اجورا للقطاع العائلي باع منه ١٠٠ وحدة للقطاع العائلي . واحتفظ بـ ٢٠ وحدة سلعية لاستثمارها في مصانعه .

الحسابات القومية	قطاع الاعمال		قطاع العائلي	
	١٢٠	-	١٠٠	-
الانتاج				
اجور ومربيات	١٠٠		١٠٠	
استهلاك السلع والخدمات			١٠٠	
مدخرات (استثمارات)	٢٠			
المجموع	١٢٠	١٢٠	١٠٠	١٠٠

ويلاحظ على الجدول السابق ان المعاملات السلعية والمعاملات الجارية جاءت في الحسابات القومية اما المعاملات الرأسمالية فقد جاءت في الجداول المالية وان حلقة الربط بين الحسابات القومية والجداول المالية كان المدخرات والاستثمارات التي امكن استنتاجها عن طريق المعاملات الجارية .

مثال ٢

قطاع الاعمال انتج ٢٠٠ دفع اجور للقطاع العائلي ٢٢٠ باع كل الانتاج للقطاع العائلي ٢٠٠

الحسابات القومية	الاعمال		العائلي	
	أ	م	أ	م
الانتاج	٢٠٠			
اجور ومرتبات		٢٢٠		٢٢٠
استهلاك			٢٠٠	
استثمارات			٢٠	
اقتراض		٢٠		
المجموع	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠

ويبين الجدول السابق ان قطاع الاعمال قد خسر في العملية الانتاجية ففي الوقت الذي انتج ٢٢٠ وحدة دفع مقابل لها ٢٢٠ اجورا ومرتبات للقطاع العائلي والذي دفع لاستهلاكه هذا الانتاج ٢٠٠ فقط محققا مدخرات قدرها ٢٠ وهذه مساوية للعجز الذي تولد في قطاع الاعمال الذي التجأ بدوره الى اقتراض من مدخرات القطاع العائلي ومن هنا يبدوا الاهمية القصوى للربط بين الحسابات القومية والجدول المالية وكيف ان كل منهما يكمل الآخر ويفسره ويبين لنا الاثار المترتبة على اتخاذ قطاع معين قرارات بعينها سواء في العملية الانتاجية او الاستهلاكية او الاستثمارية.

مثال ٣ :

قطاع الاعمال انتج ٥٠٠ من السلع
دفع اجور قدرها ٣٠٠ للقطاع العائلي
استهلك العائلي ٥٠٠

اقتترض العائلي الفرق بين دخله واستهلاكه من الجهاز المصرفي .

الحسابات القومية	العائلي		الاعمال		الجهاز المصرفي	
	أ	م	أ	م	أ	م
الانتاج				٥٠٠		
اجور ومرتبات	٣٠٠		٣٠٠			
الاستهلاك	٥٠٠					
اقتراض	٢٠٠				٢٠٠	
مدخرات			٢٠٠		٢٠٠	
المجموع	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠

ويسين الجدول السابق ان قطاع الاعمال عندما انتج ٥٠٠ دفع اجورا مقابل لها ٣٠٠ للقطاع العائلي محققا فائضا قدره ٢٠٠ "أودع" في الجهاز المصرفي واقترض القطاع العائلي هذا الفائض ليمول به العجز في استهلاكه حيث ان دخله قد بلغ ٣٠٠ واستهلاكه ٥٠٠.

٤٧- وحتى يمكن الربط بين الحسابات القومية والجدول المالي يجب:

- ١- ان توحيد القطاعات بحيث يشمل كل قطاع كلا من الحسابين مجموع موحدة من الانشطة.
- ٢- ان توحيد التعاريف والمفاهيم لكل حساب.
- ٣- توحيد طرق القياس والتقدير لكل حساب على حده.

٤٨- فاذا امكن التوصل الى هذا المستوى وهذا ممكنا كانت الخطوة التالية هو تناول ارصدة الاقتراض والاقتراض وتسديد القروض كما يظهرها الجدول الاقتصادي المختصر بالتحليل على اساس من المعاملات الفرعية مع توحيد القطاعات ومطابقة ذلك بحجم الاقتراض والاقتراض كما تبينه ميزانيات الوسطاء الماليين بالتفصيل السابق ذكره وعلى هذا يمكن ان يأخذ الجدول الموحد هذه الصورة:

